



Aḥmed bin Khālid an-Nāṣirī.- *Tal'at al-mushtarī fī an-nasab al-ja'farī* (ar-Ribāṭ: al-mu'asasa an-nāṣiriyya li at-thaqāfa wal'ilm, 2018), 782p.

أحمد بن خالد الناصري.- طلعة المشتري في النسب الجعفري (الرباط: المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم، 2018)، 782 ص.

بعد أربع سنوات من إصدارها لكتاب الدرر المرصعة بأعيان أخبار درعة لمحمد بن المكي بن موسى الدرعي، أقدمت المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم على إعادة نشر كتاب طلعة المشتري في النسب الجعفري في نونبر من سنة 2018، في مجلد واحد ضخيم يقع في 782 صفحة، ويتألف من مقدمة، وعشرة أبواب، وخاتمة. وقد جاء في حلة أنيقة، فاخرة شكلا وإخراجا، ويعود الفضل في ذلك إلى الفريق المتكامل الذي سهر على هذا العمل إشرافا ومراجعة ورَقناً وتصفيفا. والجدير بالذكر الإشارة إلى أن كتاب طلعة المشتري طُبِعَ لأول مرة بفاس على الحجر سنة 1902م، وقد نشر الأستاذ بودان (Bodin)، ملخصاً عنه باللغة الفرنسية في مجلة المستندات البربرية (Archives Berbères) سنة 1918 بعنوان: زاوية تمكروت.

ويُعتبر كتاب طلعة المشتري الذي فرغ من تأليفه صاحبه أحمد بن خالد الناصري سنة 1891م من أهم كتب الأنساب في مغرب القرن التاسع عشر، ويُعدُّ مصدراً غنياً بالإفادات، لا غنى عنه لمن يريد التأريخ للزاوية الناصرية. وقد هدف به مؤلفه في الأساس إثبات النسبة الجعفرية لأسرته المتفرعة عن الإمام محمد بن ناصر الدرعي. وقد توسع كثيرا في هذه النقطة وأفاض بعدها في التعريف بسير أعلام البيت الناصري، في تراجم موسعة وأخرى مقتضبة، فضلا عن استيعاب الكتاب للذين عرفهم المؤلف من ذرية بني ناصر، طبقة بعد طبقة، إلى عصر التأليف. كما أورد معلومات كثيرة استقاها من كتاب الدرر المرصعة ومن مؤلفات وتقاييد أخرى لعلماء الزاوية ورجالها.

واستهدف أحمد الناصري من تأليفه تحقيق نسب أجداده بناء على ما توفر لديه من معلومات، وتأكيده اتصاله بفرع عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، اعتمادا على تأليف وأصول ووثائق حصل عليها بمدينة فاس. وكان قد أسبقه، قبل مدة من ذلك، بتقييد مختصر في حصر جهمرة آل ناصر، تتبّع فيه فروعهم بالمغرب. وساعدته زيارته قبل فترة التأليف بمدة لمنازل أسلافه بوادي درعة في الوقوف بنفسه على آثارهم هناك.

وشكّل الانتساب إلى الدّوحة الثّبوية ظاهرة مثيرة للانتباه في تاريخ المغرب، فليس هناك في أي بلد إسلامي آخر ما يُعادل المغرب في عدد الشّرفاء والمتشرفين المحاطين بهالة من التّبجيل والتّوقير. ولم يتعلّق الأمر في القرن التاسع عشر بحالات منعزلة لادّعاء الشّرف، وإنّما غدا الأمر ظاهرة عامة، فتسابق النّاس لانتحاله كان أمراً مألوفاً، حيث كانوا يتشبّهون بأوهى الأسباب ويستنجدون بأوهن الأقوال لإثبات أي علاقة محتملة لهم بفئة الشّرفاء. وسبب اقتحام الأدياء النّسبة الشّريفة على ما ذكره المؤرخ ابن زيدان، التّطلّع إلى الجاه والحظوة الاجتماعية والتّحرّر من العطاء والمغارم التي كان الشّرفاء معيّنين من أدائها. وهذا الأمر أثاره أحمد النّاصري في ديباجة مؤلفه طلعة المشتري، بقوله: ”ولإني رأيت كثيراً من النّاس في هذه الأزمان السّحيفة يتسوّرون على الأنساب الشّريفة، بالأسباب الضّعيفة، فربّما هجس بخاطري أنّ سبيل قومنا في تلك النّسبة سبيل غيرهم من المترخّصين والمتطفّلين، حتى إني لما ألّفت... الاستقصا...، وتعرّضت فيه للتّعريف بالشّيخ ابن ناصر، نبّهت على ذلك وقلت ما صورته (إنّ سلفنا يتنسّبون إلى جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ولست الآن من ذلك على تحقيق).“

لقد ساعد على انتشار ظاهرة المتشرفة في المغرب عدم وجود مسطرة دقيقة لتركية الادّعاءات أو نفيها، بالإضافة إلى أنّ المرء كان مُصدّقاً فيما يدّعيه، ولذا فإنّ علاقات المحسوبة والمصاهرات سهّلت اختراق عددٍ كبيرٍ من الأشخاص قائمة المستفيدين من ظهائر التّوقير باعتبارهم من آل البيت، ولم يسلم من هذا حتّى كُتّاب السّلاطين ووزراءهم، فقد زعم عدّدٌ منهم شرف النّسب، فالكاتب الوزير محمّد بن ادريس ادّعى بخط يده عمود نسبه إلى محمد بن ادريس الثاني بالظن. وقد ذكر الأديب أكنسوس أنه وجد بخطّ الوزير المذكور ذكر سلسلة بعض آبائه باسم محمد بن ادريس ثلاث مرات، وعندما استفسره عن هذا التّكرار المثير للارتباب، أجابه: ”هكذا وجدته بخطّ والدي مرفوعاً إلى ادريس بن عبد الله الكامل، وتكرّر محمد بن ادريس في عمود آبائنا تبرّكاً بالجد المذكور،“ ثمّ أردف: ”فقلت لوالدي هذا النّسب صحيح؟ فقال: هكذا كان آباؤنا ينتسبون، وكانت عندهم ظهائر الملوك متضمنة للتّوقير والاحترام، وضاعت لهم في بعض الفتن الواقعة في باديتهم قبل انتقالهم لفاس.“ وقد لمح أكنسوس نفسه في كتابه الجيش العرمم، إلى نسبه الشّريف بعد اضطراب واضح اعتماداً على قاعدة (من وجد بيد آبائه نسباً فليتمسك به)، غير أنه لم يقف على صحّته. فقد صرّح بما يلي: ”وكنّت أنا ممّن وقع لي مثل ذلك، وجدت آبائي ينتسبون إلى سيّدنا جعفر بن أبي طالب، فحصلت لي ريبة في ذلك لما وقفت على قول الشّيخين عبد السلام التونسي وتلميذه ابن عرفة: يصعب إثبات نسب له سِتْمائة سنة، فبحثت عن تحقيق تلك النّسبة لأسلافنا كلّ البحث فلم أجد لذلك ما يعتمد عليه، إلّا أنّ الشّيخ ابن ناصر كان ينسب لهم ذلك لما صاهرهم على ابنته، ولم أتحقّق أيضاً

قول الشيخ ابن ناصر (...) فتركت ذلك الانتساب، فلما وقفتُ على الحديث الذي نقله الشيخ زروق رجعت إلى تلك النسبة.

وقد خصَّص القاضي أحمد سكيرج الفاسي ترجمة لأكنسوس حلاًه فيها بالنسب القرشي الهاشمي الجعفري، المتتمي إليه شرفاء زاوية تامكروت، ومنها أمه، وهي كريمة الشيخ ابن ناصر. ويشكك عدد من الباحثين، ومنهم ليقي بروفصال، في صحّة هذا النسب. ومن المعلوم أن أكنسوس كان متحفّظاً جداً من هذا الادّعاء، خاصّة وأنّه لم يقف على توثيقه. وقد جاء تأكيد النسبة الجعفرية في كتاب طلعة المشتري بشكل مفصّل، وهي النسبة التي برزت لأول مرة في القرن التاسع عشر، إذ أنّه وإلى سنة صدور الدرر المرصعة (1739م) لمؤلفه محمد المكي بن موسى الناصري كان الناصريون ينسبون أنفسهم إلى الصّحابي المشهور بالمقداد بن الأسود. واستمر ذلك في عهد سليمان بن يوسف النصري الذي نسج على نفس المنوال في إنحاف الخل المعاصر حين تعرّض لنسب والده، وقد غدت هذه النسبة مُقرّرة في إجازاتهم ومتداولة بين رجالاتهم وفي مُراسلاتهم وظهائرهم حتّى نهاية القرن التاسع عشر، وانتقلت إلى تآليف عدد من الكُتّاب المغاربة، فقد رفع العربي المشرقي النسب الطيّني للشيخ أحمد الخليفة إلى الصّحابي المذكور في كتابه الحسام المشرقي بناء على ما أطلع عليه، ولم تتغيّر هذه النسبة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ورد في تقييد لمحمّد الأمين بن العربي الناصري (كان حيا سنة 1851) اتّصال نسبه بعبد الله بن جعفر، واتّخذ -خلال الفترة نفسها- مُتولّي أمر الزاوية محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الناصري في أواخر حياته لقب الجعفري.

وقد صنّف أحمد الناصري في بداية العقد الأخير من هذا القرن بأسلوبه الأنيق تأليفا ضخماً، يُعتبر من بين أفضل ما كتبه على الإطلاق بشهادة العلامة محمد الحجوي، خصّصه لإثبات نسب أسرة آل ناصر لجعفر الطيّار. وفيه صحّح الخطأ الشائع بعد ما تبين في كتب الأنساب المعتمدة انقطاع عقب المقداد بن الأسود. وقد ردّ الناصري لإثبات النسبة الجعفرية على المؤرّخ ابن خلدون الرافض إلحاق نسب بني معقل -ممن اجتاحوا واحات درعة فيما بين القرنين السابع والثامن الهجريين- ببني هاشم عن طريق جعفر، ونقض دعاويه مدلياً براهينه، ليُرَجِّح في النهاية احتمالية صحّة أدلته وحجيتها. وإن كان الناصري في خاتمة كتابه طلعة المشتري قد حذّر من الاغترار بفضيلة النسب والاتّكال عليها دون العمل بالتقوى باعتباره السبب الأقوى.

وقد انتهى الباحث أحمد عمالك إلى استنتاج مفاده أن الزاوية الناصرية في عهد الشيخين المؤسّسين اعتمدت العلم والصّلاح، ولم تكن في حاجة لإثبات النسب، لكن ما إن بدت تعصفُ بها رياح الخلاف خلال القرن التاسع عشر، حتى صار لزاماً عليها أن تبحث عمّا يدعم

مشروعية استمراريتها، ولذلك انتبّهت إلى أهمية النسب لاستعادة مكانتها، لكنّه لم يعثر في كتاب طلعة المشتري على أي إشارة تومئ تصريحاً أو تلويحاً للأمر. غير أنّ تأليف محمد بن عبد السلام الناصري (ت 1823م) الموسوم بـ المزايا بما أحدث من البدع بأمّ الزوايا يُعبر عن بداية تراجع هذه الزاوية عن مركزاتها السنيّة، حيث وقف هذا التأليف التقيس من داخل الدار على قضايا مستحدثة وبدع طارئة. وقد تزامن ذلك مع فترة حكم المولى سليمان، وهي الفترة التي عرف فيها التصوف أزمة حادة جعلت السلطان الأخير يُصدر سنة 1806م رسالة عمّمها على خطباء الجمعة، يُحذّر فيها من أهل البدع والمبتدعين، وينكر عليهم تقديس الأضرحة والأولياء والاجتماع في المواسم بالإنشاد والآلة والرقص.

ولم تكن النسبة الجعفرية معروفة إذن في زمن الشيوخ الأوائل للزاوية، إذ لم يرد ذكرها في أيّ من رسائلهم، ولذا لم يكن لهذه النسبة أيّ دور في شهرة الشيخ محمد بن ناصر وابنه أحمد الخليفة، اللذان ذاع صيتهما في درعة والمغرب. إذ حازت زاويتهم مكانتها الاعتبارية لصلاحهما ونبوغهما في علوم الظاهر والباطن، ولأخذهما بطريقة الذكر والسلوك استناداً للنهج الشاذلي. ولعلّ التزام الناصريين الطريقتين السنيّة وزدا وذكرها ومعرفة، هو سبب تميّزهم عن باقي الزوايا، لأنّ التصوف عندهم قاده علماء الشريعة، فلم تعتمد طريقتهم السبحة والمشي حفاة دون نعال والحضرة والرقص على إيقاع المزامير. ولذلك لهجت رسائل الشيخ محمد بن ناصر وابنه أحمد وكذا رسائل الشيخ اليوسي بتحذير الأتباع والتلامذة من بدع المتصوفة الدخلاء.

يرصد المؤرخ أحمد الناصري في الفصول الثلاثة الأخيرة من طلعة المشتري موقع الزاوية الناصرية في تاريخ الثقافة الصوفية بالمغرب خلال العهد العلوي الأول، وذلك بأسلوب كرونولوجي سردي، وقد انفرد بذكر أخبار غير واردة في الكتب الأخرى التي أرخت قبله للزاوية أو أشارت إلى الشيخ ابن ناصر ومدرسته الصوفية. ممّا يجعل من كتاب طلعة المشتري تأريخاً مُسهباً، تتبّع فيه تاريخ تأسيس الزاوية الناصرية الأم ابتداءً من قدوم الشيخ أبي إسحاق الأنصاري من المشرق واستيطانه درعة وتأسيسه زاوية سيّد الناس، مروراً بدور ابنه أبو حفص عمرو الأنصاري الذي يعود له فضل تأسيس الزاوية بتمكروت سنة 1575م، قبل أن يفصل في دور آل ناصر الأوائل، ثم يُعرّج في النهاية على ذكر تراجم المتأخرين من فروعهم بطبقاتهم الخمسة. كما استوفى الحديث عن أبرز الشخصيات التي يعود لها الفضل في استمرارية إرث الزاوية الناصرية وثقافتها.

وعلاوة على ما سبق، جمع المؤلّف في طلعة المشتري أشهر الرسائل الإخوانية التي كان الشيخان محمد بن ناصر وابنه أحمد يتبادلانها مع رجالات العلم والأدب والتصوف من محبي الزاوية ومن أخذ من مَعينها أمثال الشيخ الحسن اليوسي الذي انتهت إليه رئاسة العلم في

زمانه، وأحمد التستاوتي، والشيخ التاجموتي، والشيخ العياشي، وأحمد الهشوكي وغيرهم. وهي الرسائل التي زاوجت بين الشعر والنثر واعتنت بأساليب التعبير الفصيحة، فلولا محضن هذه الزاوية لظلت هذه الشخصيات محجوبة عن الأنظار، مع أن أدوارهم كتابية وتصنيفاً وتأليفاً وتعليماً كانت محرّكا رئيسياً لعجلة الثقافة الأدبية والصوفية والبلاغية في مغرب القرن الحادي عشر الهجري، والذي تميّز بالانقسام السياسي الحاد والأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ويبرز هذا المعطى المقام الكبير الذي تبوأه مؤسس الزاوية الناصرية في مسار الحسن اليوسي ورفقائه ممن حملوا لواء العلم. ولذلك خصّص الناصري حيزاً هاماً لهؤلاء، باعتبارهم من خريجي الزاوية، وقد شكّلت كتبهم المصادر الرئيسية لمؤلف طلعة المشتري. كما تناول الكتاب علاقة الزاوية بالسلطة المركزية، وركّز على مسألة الدعاء للملوك، إذ إنَّ الشيخ ابن ناصر الدرعي وخليفته من بعده لم يخطبوا يوم الجمعة بزوايتها لسلطين الوقت باعتبار ذلك بدعة، وهو الأمر الذي أدى إلى استدعاء السلطان المولى إسماعيل لأحمد بن ناصر للورود عليه بمكناسة الزيتون.

وبرزت الزاوية الناصرية في درعة كأهم مركز علمي وتربوي، إذ شكّلت منارة للتصوف السني، وذلك في فترة عصية تميّزت بالانقسام الحادّ بعد سقوط الدولة السعدية، حيث تصارعت قوى متعدّدة على السلطة، وقد اتخذ آل ناصر موقفاً محايداً أمام الأحداث والتقلّبات السياسية مما جعلها بمنأى عن المصير المأساوي الذي شهدته الزاويتان الدلائية والسملالية. كما ساعدها ذلك على تبوء صدارة الزوايا خلال العصر العلويّ الأوّل، حيث كانت تُعدُّ آنذاك من أعظم الزوايا في المغرب وأفضلها لما كانت عليه من العلم والبيان والورع والتقوى، وُسِّمت بالبركة في الرزق واتباع السنة، واضطلعت بدور بارز في تدريس العلوم الدينية. وكانت طرق التدريس وظروف الإيواء بها تُساعد الطلبة والعلماء بها على متابعة تكوينهم وتعليمهم، فقد أنفق الشيخ محمد بن ناصر وخليفته من بعده بسخاء على الطلبة والأساتذة، ووفّر لهم كلّ ما يحتاجونه من زاد وكتب، ولذلك احتلّت هذه الزاوية مركز الصدارة في الإقبال عليها مقارنة مع مثيلاتها. ونجحت في تخريج علماء كبار في زمن سياسي صعب، ولعلّ لزومها الحياتي الإيجابي هو الذي أهلها لتضطلع بالدور الأساس في الحقلين العلمي والديني، فلولاها لانقطع العلم من بوادي المغرب، وبخاصة بعد تدمير زاوية الدلاء بالأطلس المتوسط على يد المولى الرشيد سنة 1667م.

ويؤحى عنوان كتاب الناصري طلعة المشتري في النسب الجعفري بموضوعه الرئيسي ضمناً، إذ يبدو وكأنه يحوم حول مسألة تأكيد النسب الشريف وترسيخه، وهو الموضوع الذي، وإن حاز سبعة أبواب من ضمن عشرة يتألّف منها فهرس الكتاب، إلا أنه لا يتجاوز في حجمه الربع، إذ أن العدد الأكبر من الصفحات خصّصه المؤلف للتفصيل في ذكر أخبار الشيخ

المؤسس وخليفته، وتبيان دورهما في ترسيخ دعائم الزاوية ونشر مبادئها وتعاليمها وأورادها، وخلالها نقف على مُعطيات دقيقة تتعلق بالحياة الدراسية بتمكروت، والتطور الذي شهدته وظائف الزاوية في مجالات التعليم والتحكيم والإطعام وكذا الإشعاع الثقافي والصوفي الذي استطاع اختراق الحدود، حيث ساهم تنظيم ركب الحاج الناصري في إغناء خزانة تمكروت بالكتب والمخطوطات النفيسة، وفي تلقين أوراد الزاوية للأتباع وتبادل الإجازات العلمية، مما يُبينُ اعتراف علماء المشرق بطول باع الناصريين في ميدان العلم والسلوك.

خالد طحطح

أستاذ باحث، طنجة